STRENGTHENING
CIVIL SOCIETY
GLOBALLY

مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2020

في تونس

USAID
FROM THE AMERICAN PEOPLE

ICNL
INTERNATIONAL CENTER FOR NOT-FOR-PROFIT LAW

fhi360
THE SCIENCE OF IMPROVING LIVES

الفهرس

الاستدامة الاجمالية للمجتمع المدني 3

البيئة القانونية..... 5

القدرة التنظيمية..... 6

الاستدامة المالية 8

المناصرة 9

الخدمات في تونس 11

البنية التحتية القطاعية..... 12

الصورة العامة..... 13

تونس

العاصمة : تونس
عدد السكان : 11.811.335 نسمة
نصيب الفرد من الناتج الوطني الخام : 10756 دولارًا
مؤشر التنمية البشرية : مرتفع (0.740)
الحرية في العالم : أحرار (71/100)

الاستدامة الاجمالية للمجتمع المدني :4,2

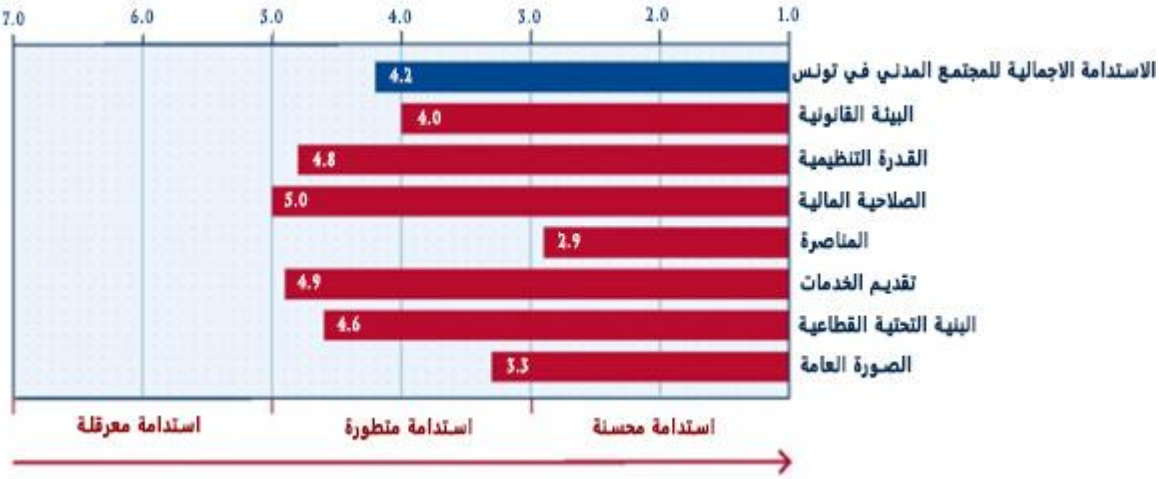

كان لعدم الاستقرار السياسي ووباء كورونا COVID-19 التأثير المباشر على استدامة منظمات المجتمع المدني في تونس عام 2020.

تغيرت ملامح الحكومة التونسية ثلاث مرات خلال عام 2020. فبعد فشل حكومة الحبيب الجملي في نيل ثقة البرلمان يوم 11 جانفي، عين الرئيس قيس سعيد في شهر فيفري القيادي إلياس الفخفاخ في منصب رئيس للحكومة، وكلفه بتشكيل حكومة جديدة، إلا أن شبهة تضارب المصالح التي لاحقت الفخفاخ وذلك لامتلاكه أسهما في شركات تتعامل مع الدولة تجاريا وهو ما يحجّره القانون، اضطرته لتقديم استقالته في سبتمبر من نفس السنة. بعد ذلك، خلف وزير الداخلية هشام المشيشي، الفخفاخ في منصب رئيس للحكومة واستمرت إلى أن أنهى مهمتها الرئيس بإعلان إجراءات 25 جويلية 2021.

وقد أثر وباء كورونا منذ اكتشافه لأول مرة في البلاد التونسية في نهاية فيفري 2020 على المجتمع ككل، على جميع الهيئات الحكومية وعلى الشأن الاقتصادي. وقد اكتشف الفيروس بعد بضعة أيام فقط من تشكيل الحكومة الجديدة.

بداية من 2 مارس، اعتمدت الحكومة مجموعة من التدابير لإبطاء تفشي الجائحة، إذ أوقفت جميع السفرات من وإلى البلاد التونسية، واشترطت العمل عن بعد على الموظفين، وأغلقت المساجد والمدارس والأعمال التجارية، وحظرت التجمعات العامة، وفرضت الحجر الصحي الإلزامي وحظر التجوال الليلي، وكلفت القوات العسكرية وقوات الشرطة بضمان تطبيق هذه التعليمات.

وفي 3 أفريل، نشرت الشرطة التونسية أجهزة روبوت مراقبة في شوارع تونس العاصمة للقيام بدوريات تفقدية لضمان التزام المواطنين بقواعد الإغلاق التي تستهدف الحد من انتشار فيروس كورونا. وعلى المارة في هذه الحالة إظهار بطاقات الهوية وغيرها من الأوراق أمام كاميرا الروبوت حتى يتسنى للضباط المشغلين للآلة الاطلاع عليها.

وفي الأسابيع الأولى من الإغلاق، اعتقل أكثر من 1000 شخص بسبب خرق القواعد وعدم الامتثال للتعليمات. ورغم هذه القيود، تمكنت منظمات المجتمع المدني بالتعاون الوثيق مع شركائها المؤسسين والأطراف المعنية من تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين.

وفي 4 أفريل، اعتمد البرلمان، متذرعا بالمادة 70 من الدستور التونسي، قانونا يمنح رئيس الوزراء استقلالية إصدار المراسيم لمدة شهرين دون الحاجة لعرضها على الهيئة التشريعية. وخلال هذه الفترة أصدر مكتب رئيس الوزراء أكثر من 35 مرسوما.

في 19 ماي 2020، أطلقت السلطات الصحية في تونس تطبيقا على الهواتف المحمولة لمكافحة انتشار فيروس كورونا، ويعمل التطبيق على تحذير الأشخاص الذين اقتربوا من حالات مصابة بالفيروس. وقام التطبيق بتحميل بيانات حول تحديد المواقع والمعلومات الشخصية للأفراد، بما في ذلك أرقام الهواتف وتحويلها إلى قاعدة بيانات مركزية يمكن الاطلاع عليها من قبل المرصد الوطني للأمراض الجديدة والمتجددة. واعتبرت عدة جمعيات ومنظمات ومكونات المجتمع المدني أن ذلك الأمر يشكل انتهاكاً صارخا للمعطيات الشخصيّة.

وقد حاولت الحكومة جاهدة رفع القيود الاستثنائية إلا أن تتالي موجات الجائحة والارتفاع الكبير لعدد الإصابات حال دون ذلك وتم إعادة فرض الإغلاق الجزئي وحظر التجول الإلزامي للسيطرة على انتشار الوباء.

وعلى سبيل المثال، بدأت الحكومة في شهر ماي بتخفيف القيود الاقتصادية وأعادت فتح الحدود البرية والبحرية، الأمر الذي أسفر عن موجة ثانية وحادة من الإصابات، وهذا ما سبب انهيار المنظومة الصحية في البلاد وأجبر الدولة عن اتخاذ مجموعة جديدة من القيود الاجبارية. ومع التخفيف من جديد في القيود في شهر نوفمبر، أعادت السلطات التونسية مرة أخرى إقرار حظر التجول في ديسمبر 2020.

تباينت أوضاع البلاد على مدار العام، تارة لأسباب صحية، بين التخفيف في القيود أو إقرار حظر التجول الاجباري، وتارة أخرى لأسباب أمنية مع حالة الطوارئ التي تم اقرارها إثر التهديدات الارهابية المتكررة و بعد الهجوم على الحرس الرئاسي في عام 2015 . من هنا، أدت التدابير الرامية إلى الحد من انتشار الفيروس إلى تباطؤ الاقتصاد الوطني، حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 21% في الربع الثاني من السنة مقارنة بنفس الفترة من عام 2019.

كما أدت القيود المفروضة على السفر من تدهور القطاع السياحي، حيث بلغت نسبة الخسائر قرابة 65% وانخفضت صادرات الآلات الكهربائية والمنسوجات، وهي الصادرات الصناعية الرئيسية في تونس.

ووفقا لمعهد بروكينغز، حاولت الحكومة التخفيف من بعض هذه الخسائر الاقتصادية من خلال تخصيص تحويلات نقدية لعمال القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الوطني، وتقديم الدعم للفئات الضعيفة، وتوزيع الإعانات على العمال المعرضين لخطر فقدان وظائفهم. بيد أن هذه الجهود لم تكن كافية لمواجهة مشكلة الانكماش الاقتصادي وخلفت ردود أفعال متباينة في صفوف المواطنين الذين وجدوا أن هذه التدابير منقوصة ولا تفي بالغرض.

ومع تعزيز إجراءات الوقاية الصحية وفرض عدم التنقل بين الولايات، ألغت الحكومة جميع الفعاليات الثقافية والرياضية كالمسابقات الأدبية والمهرجانات والندوات والمعارض، وتدهورت الظروف الاجتماعية والاقتصادية الأساسية اللازمة للعيش بكرامة وحرية وتأثرت جل أنشطة المجتمع المدني وحدت من مجالات تدخله.

وفي خريف عام 2020، أدى السخط من المناخ السياسي القاتم والسائر نحو الأساليب القمعية إلى زيادة كبيرة في عدد المظاهرات. ووثق المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية قرابة 3045 احتجاجا بين شهر أكتوبر وشهر ديسمبر 2020. وحاولت منظمات المجتمع المدني التصدي لهذا القمع بالدعوة إلى مزيد التحركات والمظاهرات الاجتماعية غير الرسمية.

ورداً على ذلك، قامت السلطات بالتحقيق في الأمر واعتقال عدد من نشطاء المجتمع المدني، وحكم على بعضهم بالسجن بتهم جنائية.

وعلى الرغم من هذه البيئة الصعبة، لم تتغير الاستدامة الشاملة لقطاع منظمات المجتمع المدني سنة 2020، ولاحظنا عدة تطورات إيجابية في بعض المجالات ونتائج سلبية في مجالات أخرى.

وسهرت منظمات المجتمع المدني على تحسين الصورة العامة للبلاد وذلك بالعمل على تكثيف تقديم الخدمات الصحية والعينية إلى جزء كبير من الفئات الضعيفة والعمل عن كثب مع الصحفيين ووسائل الإعلام لتغطية أنشطتهم الجبارة ولا سيما مجهوداتهم التوعوية للوقاية من هذا الوباء.

وفي المقابل، انخفضت مستويات الاستدامة المالية انخفاضا طفيفا حيث أعاد العديد من المانحين تحديد أولوياتهم التمويلية للتصدي للوباء وقلصوا من مساهماتهم الممنوحة.

عملت منظمات المجتمع المدني في بيئة قانونية صعبة وعانت البنية التحتية القطاعية تدهورا ملحوظا، حيث تقلصت أشكال المساعدة التقنية والمالية وانخفضت وتيرة نسق التكوين. وظلت الأبعاد الأخرى للاستدامة على حالها، مما أجبر عدة منظمات على إغلاق أبوابها، وتغلب آخرون على الأزمة بفضل تكييف خدماتهم مع وباء كورونا وتعزيز استخدامهم للتكنولوجيات الحديثة.

وقد شاركت منظمات المجتمع المدني بفعالية ونجاح في عدد من إجراءات المناصرة، على الرغم من محدودية الوصول إلى صانعي القرار الذين يمكنهم الاضطلاع بجهود الإصلاح التشريعي.

ووفقاً لمركز إفادة للجمعيات ، تم تسجيل ما مجموعه 23213 منظمة للمجتمع المدني في تونس في نهاية عام 2020، أحدث ما يزيد عن 1000 منها خلال العام. واضطلع المجتمع المدني بدور رئيسي في عام 2020 في مكافحة انتشار فيروس كورونا.

وكانت المنظمات الأكثر نشاطا هي تلك التي عملت في مجال الصحة، مجال الدفاع عن الحقوق الجنسانية، لا سيما مكافحة العنف المنزلي وكل قضايا حقوق الإنسان بمعناها الواسع وانخفض عدد المنظمات النشطة التي تعنى بالمجال الثقافي بسبب الوباء.

البيئة القانونية: 4,0

وظلت البيئة القانونية التي تحكم قطاع منظمات المجتمع المدني جامدة ودون تغيير طيلة 2020. ولم تطرأ تغييرات هامة على القوانين المنظمة لها وخاصة المرسوم عدد 2011-88. وتعتبر الجمعيات هي أكثر أنواع منظمات المجتمع المدني شيوعا.

ويجب أن تحظى منظمات المجتمع المدني بهيكل قانوني منظم لأنشطتها. ويضطلع مرسوم 2011-88 بإنشاء نظام يقوم على الإبلاغ (التنبيه) بدلاً من نظام الترخيص (التسجيل)، وهو ما يمكنها من حيث المبدأ، من الحصول على مركزها القانوني بمجرد الإعلان عن وجودها. بيد أنه من الناحية العملية، تحتاج منظمات المجتمع المدني إلى وثيقة إثبات وجود للتمكن من فتح حساب مصرفي والعمل بشكل كامل. ويقتضي القانون رقم 52 لعام 2018 من وجوب التسجيل في الدليل الوطني للجمعيات لتأكيد هويتها.

كما ينجر عن عدم التسجيل عقاب بسنة سجنا وبغرامة مالية قدرها 4 000 دولار حسب نص القانون. ويتعين على أي جمعية استكمال التسجيل في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، لكي لا يتخذ مجلس إدارة منصة الجمعيات قرارا برفض نشر إعلان تأسيس الجمعية.

البيئة القانونية في تونس

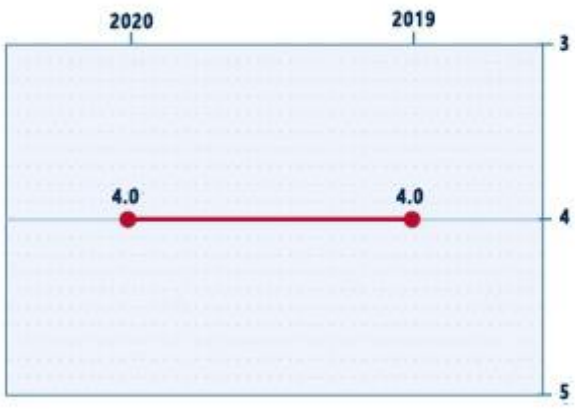

تواجه منظمات المجتمع المدني مشاكل متزايدة في عملية التسجيل في عام 2020. وقد دأبت الإدارة العامة للجمعيات على فتح أبوابها يومين في الأسبوع لإسداء المشورة إلى المنظمات التي تواجه صعوبات في إنشاء وتسجيل هياكلها.

وبسبب الوباء، لم تقدم هذه الخدمة كامل سنة 2020، مما أدى إلى تأخير عملية التسجيل لبعض منظمات المجتمع المدني.

وقد واجهت منظمات مثل "منظمة سيديال" تحديات في محاولة ترسيخ تمثيلها كمنظمات غير حكومية دولية في تونس، ومن المفترض أن تعامل المنظمات الوطنية والأجنبية على قدم المساواة بموجب القانون. كما اعترضت هذه المنظمات صعوبات للتسجيل في السجل التجاري الوطني وفتح حسابات مصرفية. وارتأت منظمة المجتمع المدني "بيتي" أن تفسح المجال بصفة قانونية لمنظمة أخرى جاري إنشاؤها، غير أن الإدارة العامة للجمعيات حظرت هذه المبادرة. وفي الماضي، واجهت بعض منظمات المجتمع المدني مقاومة إدارية عند محاولتها تعديل أهدافها أو تغييرها. بيد أن الحكومة منذ مطلع 2020 أصبحت أكثر مرونة في السماح لها بتوجيه أنشطتها نحو الحد من تفشي الوباء.

تبنى مجلس نواب الشعب قانونين جديدين سنة 2020 يخصان شؤون المجتمع المدني. ويضبط القانون رقم 30-2020 ، المعتمد في 30 جوان، مفهوم "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني" ، بما في ذلك أشكاله التنظيمية، وهياكله، وآليات تنفيذه وتقييمه وطرق تطويره.

وطبقا للمادة 2 من القانون، تشمل المشاريع الاقتصادية الاجتماعية والتضامنية التعاونيات، والجماعات الإنمائية في قطاعي الزراعة والصيد البحري، والمبادلات، ومؤسسات التمويل الصغير، فضلا عن منظمات المجتمع المدني والجمعيات التي ينظمها المرسوم 88-2011. و وفّر القانون رقم 37-2020، المعتمد في 6 أوت، المختص بشأن "التمويل الجماعي" ، مصدرا جديدا لتمويل منظمات المجتمع المدني. ووفقا للمادة 64 من القانون، يسمح للجمعيات التي تعمل كوسيط بين أعضائها والسلطات العامة بالمشاركة في التمويل الجماعي. ولم يدخل هذين القانونين حيز النفاذ حتى موفى العام لأن الإجراءات والأوامر الحكومة لم يقع نشرها بعد. ومن المفترض أن بعض منظمات المجتمع المدني قد تحصلت فعليا على تصاريح خاصة للمشاركة في أنشطة التمويل الجماعي.

وكما ذكر أعلاه، تخضع تونس لحالة طوارئ منذ الهجمات الإرهابية التي وقعت في عام 2015. وتتعرض المنظمات والتحركات الاجتماعية لمضايقات من الدولة. وقد زاد الأمر سوءا مجموع التدابير المتخذة للسيطرة على انتشار فيروس كورونا، بما في ذلك الحد من الاحتجاجات والتجمعات العامة.

ووقعت أولى حوادث مضايقة الدولة لهذه المنظمات خلال شهري مارس و أفريل 2020، وهي نتائج غير مباشرة لتدابير الاحتواء وحظر التجول التي فرضتها السلطات. وفي غضون ذلك، تعرض العاملون في المجال التطوعي والأشخاص الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير، الموثقين والرافضين للإجراءات الجديدة المتبعة إلى التهديد بالمعاقبة والاعتقال.

وعلى سبيل المثال، ألقي القبض على رئيس منظمة" أنا يقظ " لعدم امتثاله لقانون حظر التجول عندما كان بصدد توزيع المساعدات على الأشخاص المحتاجين. وقد ألحقت هذه الاعتقالات التعسفية ضررا مباشرا بمحاولات منظمات المجتمع المدني في تقديم المساعدة الإنسانية أثناء الأزمة.

وبدأت الموجة الثانية من القمع في أوائل نوفمبر 2020 ، مع تصاعد الحركات الاجتماعية والاحتجاجات ردا على استمرار تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البلاد. ومن أجل قمع هذه التحركات، قامت السلطات بالتحقيق واعتقال عدد من المدونين والناشطين وممثلي الحركات الاجتماعية. وقد اتهم العديد منهم وحكم على بعضهم بالسجن بتهم جنائية (بما في ذلك التشهير). وهو أمر في غاية الخطورة عندما يحاكم شخص بسبب ممارسته حقه في التعبير، سواء كان ذلك على منصات التداول على الإنترنت أو شفاهيا. كما حققت السلطات في الوحشية المفرطة لعناصر الأمن في تعاملها مع المتظاهرين.

ويفترض أن تستفيد منظمات المجتمع المدني من الإعفاءات الضريبية والخصومات المتأتية من عائدات الإعانات حسب ما يضبطه المرسوم 88-2011. غير أن الحصول على هذه الاستثناءات أمر في غاية الصعوبة رغم رسائل الدعم الموجهة من المانحين إلى مكتب مفتش الضرائب. ويحدد المرسوم 88-2011 أربعة أنواع من الموارد المالية المتاحة للجمعيات: رسوم العضوية؛ والتمويل العام؛ والهبات والمواريث من أصل وطني أو أجنبي؛ الإيرادات المتأتية من ممتلكات المنظمات وأنشطتها ومشاريعها.

ويجب على الجمعية أن تنشر، إن وجدت، معلومات عن مصدر وقيمة وغرض الهبات أو المنح الواردة من مصادر أجنبية في وسائل الإعلام المكتوبة وعلى موقعها على الإنترنت في غضون شهر واحد من قرار طلب التمويل أو قبوله. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تبلغ الأمين العام للحكومة اعتزامها تقديم طلب للحصول على التمويل أو قبوله.

وتواجه منظمات المجتمع المدني صعوبة في العثور على محامين مدربين وملمين بما فيه الكفاية بقوانين منظمات المجتمع المدني والأطر القانونية الجاري بها العمل، بما في ذلك الالتزامات الضريبية والاجتماعية، لوائح قانون العمل ومكافحة الإرهاب وغسل الأموال.

القدرة التنظيمية : 4,8

القدرة التنظيمية في تونس

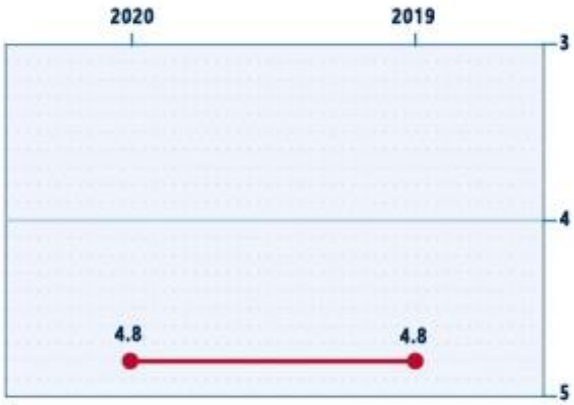

تأثرت القدرة التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني بالتطورات الإيجابية والسلبية التي واجهتها إلا أنها حافظت على نفس المستوى الذي عرفته في 2019. ووفقاً لدراسة أجراها المعهد العربي لرؤساء المؤسسات و "جمعيتي" في جوان 2020 عن تأثير فيروس كورونا على منظمات المجتمع المدني، فإن نسبة 47.82% من هذه المنظمات قد أوقفت أنشطتها بالكامل منذ شهر مارس.

فعلى سبيل المثال، اضطرت "الجمعية التونسية للبيئة والطبيعة بقابس" و"الجمعية التونسية لطاقة الرياح بتونس العاصمة" إلى وقف أنشطتها كليا. غير أن العديد من الجمعيات والمنظمات الأخرى تمكنت من التغلب بفعالية على الأزمة ووضع أفكار مبتكرة لمساعدة المحتاجين إليها.

عادة، تتوجه منظمات المجتمع المدني لفئات محددة تم احصاؤها مسبقا وهذا ما يسمح لها بإحداث تأثير إيجابي ملحوظ على المجموعات المستهدفة. وقد عملت على مدار السنة مع شركائها ومع الحكومة لمعالجة الأزمة الصحية المتفاقمة في البلاد. على سبيل المثال، تمكن الهلال الأحمر من حشد أكثر من 20000 متطوع، وقام ب6000 تدخل لمساعدة الفئات الضعيفة من خلال تزويدهم بالغذاء ومعدات الحماية الشخصية في الفترة المتراوحة بين مارس و أفريل 2020.

خلال الأزمة، أشركت منظمات المجتمع المدني منخرطيها في تحديد أنشطتها. وعلى سبيل المثال، عملت "جمعية بادر للمواطنة والتنمية المنصفة" مع "جمعية-ماد"، وجامعتي تونس و المنار، و"المجلس الوطني لعمادة الأطباء" على إنشاء Sauve.tn ، وهي منصة رقمية مجانية تفاعلية تيسر الاتصال بأخصائيي الرعاية الصحية وتزويد المواطنين بمعلومات صحيحة وموثوقة عن فيروس كورونا. وقد قضى الفريق الطبي وفريق التحرير وقتا ثمينا لإنجاح المشروع.

ترتبط القدرة التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني الفردية بمدى حجمها، بموقعها وبتوفر التدخلات لبناء القدرات. وتتمركز أكثر من 20% منها في العاصمة؛ وتحاول هذه المنظمات اكتساب قدرات تنظيمية أكبر. وليس لدى المنظمات الصغيرة عموما سوى مبادئ توجيهية عامة وهي أقل استعدادا لتحديد أهدافها من نظيراتها الأكبر حجما.

وفي حين يحاول كثير من المانحين تزويد هذه المنظمات بالأدوات اللازمة للمشاركة في تخطيط استراتيجي فعال، فإن العديد من ممثليها لا يملكون الخبرات التقنية أو مهارات إيصال المعلومة أو المعرفة القانونية الكافية للمشاركة في رسم وتنفيذ خطط استراتيجية ناجحة. وبالرغم

من الإدراك التام لأهمية وضع خطة واضحة ومستقرة لاستراتيجيتها، فإن العديد من الجمعيات تبقى رهينة برامج المانحين، لا سيما مع ندرة الأموال.

وقد كشفت الأزمة الصحية أن بعض المنظمات قادرة بجدارة على تكييف أولوياتها مع الاحتياجات المتغيرة. فعلى سبيل المثال، أنشأت "منظمة بيتي" خطا ساخنا للإرشاد والتوجيه في أوائل شهر أفريل لضمان سلامة المرأة أثناء الأزمة الصحية، وإدراكا منها أن هذا الوضع الوبائي سيؤدي إلى زيادة العنف المنزلي. وفي شهر أفريل و ماي 2020 ، نجحت "بيتي" في مساعدة 157 امرأة معنفة ومستضعفة عن طريق تزويدهن بالخدمات القانونية والنفسية والاجتماعية والصحية ، فضلا عن توفير المأوى لهن.

كما تمكنت "منظمة أنا يقظ"، التي تعمل في مجال الشفافية ومكافحة الفساد، من تعديل أنشطتها و إعادة هيكلة منصتها الإلكترونية "بالكمشة" ، لتتماشى مع الكم الهائل من تشكيات وبلاغات المواطنين حول حالات الفساد ، وعن الانتهاكات المرتبطة بقيود الإغلاق التام بسبب فيروس كورونا.

ومازالت منظمات المجتمع المدني تواجه مشاكل إدارية. إذ تسعى مختلف إداراتها إلى المشاركة في تسييرها وحوكمتها بطريقة شفافة ومنفتحة، بما يسمح للمساهمين والمنخرطين بمراقبة مصادر تدفق الأموال وكيفية إنفاقها. غير أن الممارسات الإدارية يمكن أن تختلف اختلافا جذريا من منظمة إلى أخرى، بسبب عدم وجود سياسات أو إجراءات داخلية لتوجيه عملياتها.

ولم تقدر الهياكل الإدارية تقسيم المسؤوليات والتنسيق بين الموظفين ومجالس الإدارة مما دهور العلاقة الشغلية بينهم وتسبب في سوء مجاراة فترة الأزمة الصحية خلال سنة 2020.

ووفقا لدراسة استقصائية نشرتها "جمعيتي" بالشراكة مع "المعهد العربي لرواد الأعمال"، عن أثر الوباء على منظمات المجتمع المدني، تبين أن ما يقرب من ثلاثة أرباع الجمعيات التي تم استجوابها، لم تتمكن من دفع أجور موظفيها خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الوباء، من شهر مارس إلى ماي. أي ما يقارب 12% من مجموع أجور الموظفين المصرح بهم.

و كتدبير من تدابير الوقاية الصحية، أغلقت أغلب منظمات المجتمع المدني التونسية أبوابها مؤقتا، واستخدمت لتوسيع نطاق أنشطتها، أدوات رقمية حديثة واعتمدت تقنية العمل عن بعد. غير أن المنظمات المتمركزة في المناطق الداخلية والريفية، التي تفتقر إلى المعدات، أدوات التعلم عن بعد، الخبرات التقنية والتقنيات الحديثة كالانترنت عانت كثيرا للمحافظة على ديمومة نشاطها.

وقد تسبب اعتماد العمل على الإنترنت في ظهور أنواع جديدة من الهجمات والتهديدات الأمنية الإلكترونية التي لم يكن بوسع المنظمات مكافحتها ولم تحضى بالأدوات اللازمة لمنعها.

وشجعت عدد من المنظمات غير الحكومية الدولية والسفارات، مثل GIZ وسفارتي فنلندا والسويد، الجمعيات على تطوير تكنولوجياتها وبرمجياتها، ودعّمت التكوين في منظومات الأمن الإلكتروني الموجه لها.

الاستدامة المالية : 5,0

الاستدامة المالية في تونس

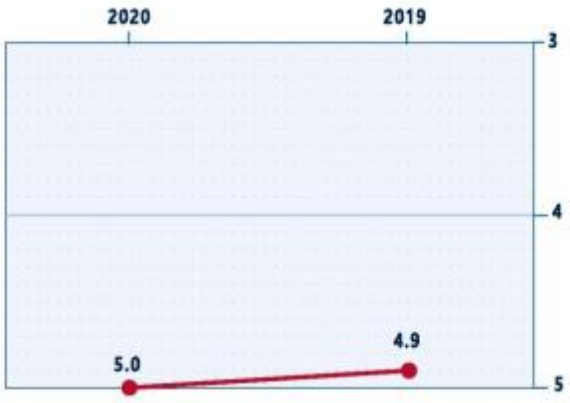

عانت الاستدامة المالية من تدهور طفيف سنة 2020 بسبب الأثر الاقتصادي للوباء وانخفض التمويل المقدم من قبل المانحين.

وقد واجهت معظم منظمات المجتمع المدني المحلية، وخاصة تلك الموجودة في المناطق الداخلية للبلاد، تحديات مالية كبيرة بسبب تغير أولويات المانحين ونقص الأموال المتاحة. بيد أن معظمها تمكنت من الصمود والمساهمة بشكل كبير في جهود الإغاثة خلال الأزمات.

ورغم عدم وجود بيانات كافية عن الحد الأقصى الإجمالي للتمويل الأجنبي، لا تزال برامج المعونة الأجنبية من أهم مصادر تمويل المنظمات في تونس. وقد تم رصد أكثر من 200 منظمة غير حكومية دولية في البلاد، توفر نصفها حسب الإحصائيات جميع أشكال التمويل للمنظمات المحلية.

وقبل إعلان الإغلاق الكامل للبلاد، كانت الدعوات موجهة إلى توفير أموال لتلبية أولويات ما بعد الانتخابات، غير أن بداية من مارس، علقت معظم الجهات المانحة تمويلها أو عدلت آلياتها التمويلية لتلبية الاحتياجات الضرورية للأزمة الصحية.

وفيما تدخلت بعض الجهات المانحة، مثل السفارة الألمانية، مباشرة للحد من الوباء، فإن جهات أخرى، مثل "الصندوق الأوروبي للديمقراطية " ، و"منظمة محامون بلا حدود"، و"المجلس الثقافي البريطاني"، عملت على تكييف دعمها المستمر لاحتياجات شركائها المحليين من خلال إمكانية تحويل الأموال المرصودة مسبقا للأنشطة الموجهة للأزمات. غير أن معظم المعونات والهبات الممنوحة لمكافحة الوباء تم توجيهها لدعم الهياكل الحكومية مثل البلديات لا لدعم الجمعيات والمنظمات.

ولا يدعم معظم المانحين تكاليف التشغيل ويفضلون تمويل المنظمات الكبيرة التي تمتلك المعارف والخبرات في مجالات عملهم.

وتقوم بعض منظمات المجتمع المدني بتوسيع نطاق أنشطتها للرفع من أهليتها لمختلف البرامج الممولة من المانحين، رغم أن ذلك الأمر يؤثر سلبا على مصداقيتها، لأن المانحين يستسيغون تقديم المنح لأصحاب الأهداف المحددة والواضحة ولا لإهدارها.

وبسبب توقف تمويل المانحين والافتقار الكلي لوسائل الدعم البديلة، اضطرت بعض الجمعيات، بما فيها "جمعية أمل" و"جمعية الخط"، إلى تعليق أنشطتها المعتادة في عام 2020.

كما علقت جميع الأنشطة الثقافية لفترة طويلة من الزمن مما أثر سلبا على المنظمات التي تعمل في الميدان الثقافي. وقد اعتمدت بعض المنظمات على جمع مساعدات مالية من عامة الشعب للمساهمة في الجهود الموجهة للتصدي للوباء، وذلك من خلال توفير الإعانات الغذائية والمالية ومنتجات التنظيف والوقاية.

إن الدولة لا تقدم الدعم المطلوب لمنظمات المجتمع المدني وخاصة الصغيرة والمستحدثة منها لافتقارها للقدرات والخبرات التي تمكنها من الحصول على التمويل الحكومي، فعمليات صنع القرار في الدولة تنقصها الشفافية.

وكان التمويل المحلي شحيحا بشكل خاص في عام 2020 ولم تعطي الحكومات المحلية الأولوية لدعم الفئات الهشة بل اعتبرت أن من واجب المنظمات والجمعيات الاضطلاع بهذه المهمة. ووفقا للدراسة المقدمة من المعهد العربي لرؤساء المؤسسات، خُصصت معظم الأموال الحكومية لدعم المؤسسات المالية والتجارية وقطاع السياحة.

خلال العام، مدت معظم منظمات المجتمع المدني يد المساعدة لأعضائها ومنخرطيها وللفئات المحتاجة باتباع سياسات حديثة للتمويل الجماعي وذلك بمحاولة رفع مستوى الوعي المجتمعي حول فيروس كورونا وبإطلاق مبادرات مفتوحة لجمع التبرعات الفردية على صفحاتها على فيسبوك أو في وسائل الإعلام الأخرى مثل الإذاعة أو التلفزيون.

لم تحقق المنظمات سوى إيرادات ضئيلة من بيع منتجاتها وخدماتها خلال 2020 ، رغم أن بعضها تمتلك مشاريع اجتماعية أو تقدم خدمات تمكنها من تحصيل مستوى معين من الإيرادات. فعلى سبيل المثال، قدمت "جمعية أمل" خدمات المطاعم بينما قدمت "شانتي"، وهي معرض فني محلي، منتجات للبيع مصنوعة يدويا.

ولا تزال القدرة على الإدارة المالية تشكل نقطة ضعف في قطاع منظمات المجتمع المدني، إذ لا تمتلك إلا بعضها نظم فعالة للإدارة المالية نظرا لمحدودية قدراتها. فهذه المنظمات تروم الشفافية المطلقة وتكافح لتلبية المتطلبات القانونية الضرورية ومتطلبات المانحين. وتحتاج هذه المنظمات ولا سيما تلك الموجودة في المناطق الداخلية للبلاد وعلى طول الشريط الحدودي إلى دعم تقني إضافي في هذا المجال.

المناصرة : 2.9

المناصرة في تونس

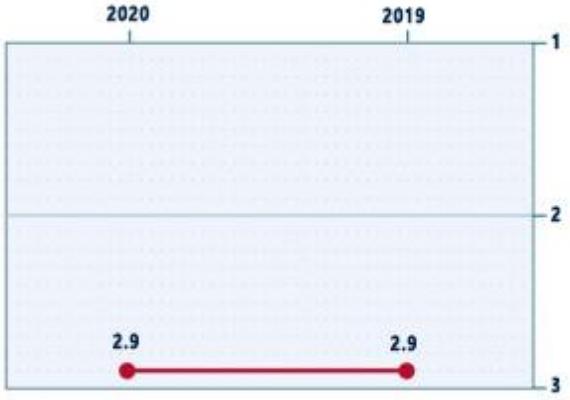

لم تتغير قدرة منظمات المجتمع المدني على مناصرة الإصلاح التشريعي على المستويين الوطني والمحلي بشكل كبير في عام 2020. وقد أدى السياق السياسي غير المستقر والديناميات المتوترة بين الأحزاب السياسية داخل مجلس نواب الشعب ورئاسة الجمهورية إلى تكوين بيئة لا تعير أهمية لجهود المناصرة التي تبذلها منظمات المجتمع المدني.

وعلاوة على ذلك، ووفقا لمؤسسة بوصلة، فإن مجلس نواب الشعب لم يصوت ولم يسن قوانين منذ الدورة البرلمانية الثانية في سبتمبر 2020 ، باستثناء النظر في بعض المبادرات التحفيزية أو للاقتراض. وبعد رحيل حكومة إلياس الفخفاخ، أصبح من الأصعب على المنظمات تنفيذ

مبادرات المناصرة.

على الرغم من هذا السياق الصعب، فقد نجح عدد من جهود المناصرة التي تبذلها منظمات المجتمع المدني في صد المقترحات التشريعية وتحسين بعض السياسات والممارسات المشكوك فيها. تشمل حملات التوعية الناجحة جهودًا للحد من الاكتظاظ في مراكز الاحتجاز، ومحاسبة أفراد القوات المسلحة على انتهاكات حقوق الإنسان، والتعجيل بعقد جلسات محاكمة لضحايا العنف المنزلي، منع تمرير قانون صارم بشأن المعلومات المضللة، وحظر استخدام الأكياس البلاستيكية عند توزيع الأسمنت.

كما هو الحال في السنوات الأخيرة، فإن معظم مبادرات المناصرة تقودها منظمات عريقة، لأن المنظمات الأصغر لا تمتلك المهارات الضرورية لذلك.

وهناك ثلاثة تدابير قانونية تنظم وتسمح بمشاركة العامة في العملية التشريعية. أولاً، يشجع تعميم رئيس الوزراء رقم 31 لعام 2014 على اعتماد عملية تشاركية عندما تقوم الحكومة بإعداد التشريعات. ثانياً، يتطلب النظام الأساسي (النظام الداخلي) الصادر عن مجلس نواب الشعب في عام 2015 أن تكون الجلسات العامة علنية وأن تعطي المجتمع المدني الحق في التعليق على مشاريع القوانين. وأخيرا، فإن قانون السلطات المحلية لعام 2018 يجعل المشاركة العامة إلزامية على الصعيد المحلي.

وتقتضي هذه القوانين من البرلمان أن تُنشر جميع مشاريع القوانين على الموقع legislation.tn وأن يسمح للعامة ومنظمات المجتمع المدني بتقديم ملاحظات خطية والمشاركة في اجتماعات اللجان. بيد أنه من الناحية العملية، نادرا ما تُنشر مشاريع القوانين ولا يُسمح للمنظمات بحضور الاجتماعات بانتظام.

واجتمع عدد من ممثلي المجتمع المدني، في 30 جوان 2020 ، مع مساعد الرئيس المكلف بالعلاقات مع منظمات المجتمع المدني ، لمناقشة مشروع الميثاق القائم بين مجلس نواب الشعب والمجتمع المدني ، الذي يهدف إلى تحسين المشاركة وتشجيع التعاون بينهما. ولم يسفر هذا الاجتماع عن أي تغييرات ملموسة.

بعض الوكالات الحكومية، مثل وزارة الداخلية ووزارة الدفاع، لا تتعامل إطلاقا مع منظمات المجتمع المدني. وهم يفضلون التعاون مباشرة مع المانحين والسفارات ووكالات الأمم المتحدة. كما اقتصر تعاون وزارة العدل مع منظمة واحدة من منظمات المجتمع المدني وهي "الرابطة التونسية لحقوق الإنسان" حيث مكنتها من الولوج إلى السجون ومراكز الاحتجاز.

اعتمد البرلمان في أفريل 2018 قانون الحكم المحلي، الذي يحكم عملية لامركزية الحكومة في تونس؛ غير أن تنفيذه لا يزال متفاوتا إلى حد بعيد. وتكون المنظمات المعروفة التي تمتلك فروع ومشاريع ضمن البلديات، مثل "البوصلة" و"أنا يقظ"، قادرة على التأثير والتعاون مع السلطات المحلية مقارنة بالمنظمات المجتمعية الصغيرة، لأن لديها شبكة علاقات أكبر واستراتيجيات أفضل. وقد تسبب الوباء في تدهور تعاون المنظمات مع السلطات المحلية، أين رفضت البلديات معظم مجالات التعاون المحتملة بينهما إلا فيما يخص القطاع الصحي أو في إدارة الأزمات.

وعلى الرغم من فشل منظمات المجتمع المدني في تعزيز واقتراح قوانين جديدة في عام 2020 ، فإنها تمكنت من إبطال عدد من القوانين والقرارات الإشكالية. فعلى سبيل المثال، نجح التحالف القائم بين "منظمة العفو الدولية"، و"المادة "19 ، و"منظمة هيومن رايتس ووتش" وغيرها من المنظمات غير الحكومية ، في الضغط على مجلس نواب الشعب لسحب القانون المتعلق بالاستحقاقات العسكرية ، الذي كان سيمنح حصانة للقوات المسلحة وضباط الأمن المرتكبين لجرائم تمس بحقوق الإنسان أو المسيئين استخدام سلطتهم.

وقد أثارت محاولة البرلمان تمرير مشروع قانون "المعلومات المضللة" في أفريل 2020 غضب منظمات المجتمع المدني والناشطين في مجال حقوق الإنسان والمواطنين. مشروع القانون المقترح، سيجرم بث ما يسمى "خطاب زائف أو مريب" وسيصدر عقوبة صارمة بسنتين سجنا وغرامة مالية لكل مخالف، وهذا ما يعتبره كبار المدافعين عن حقوق الإنسان في تونس، انتهاكاً غير دستوري لحقوق حرية التعبير، بما في ذلك جمعية القضاة التونسيين، والجمعية التونسية للحقوق والحريات، والاتحاد الوطني للصحفيين التونسيين.

ووفقا لوزارة شؤون المرأة، ازداد عدد حالات العنف ضد المرأة المبلغ عنها سبع مرات منذ بداية الوباء. وقد حفز اندلاع هذه الهجمات، منظمات حقوق الإنسان بما في ذلك أعضاء شبكة الرابطات النسائية المشكلة حديثا، كمنظمة "بيتي"، والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، جمعية المرأة التونسية للبحث والتنمية وجمعية "دمج للعدالة والمساواة" ، لإرسال رسالة مفتوحة إلى السلطات التونسية في أوائل أفريل 2020 ، تطالب فيها المحاكم باتخاذ التدابير اللازمة للتعجيل بحل هذه القضايا. وفي نهاية هذا الشهر، أصدر المجلس الأعلى للقضاء رسالتين يدعو فيهما قضاة الأسرة إلى إيلاء الأولوية القصوى لقضايا العنف المنزلي وضمان وصول جميع الضحايا إلى مرفق العدالة.

وواصلت منظمات المجتمع المدني دعواتها إلى حل القضايا البيئية في عام 2020. ونجحت مجموعة من هذه المنظمات بالتعاون مع المحامين في حظر استخدام الأكياس البلاستيكية لإنتاج وتوزيع الأسمنت، الذي أصبح يمثل مشكلة بيئية كبرى. وكانت حملات التوعية البيئية الأخرى أقل فعالية، نذكر على سبيل المثال، فشل محاولة منع نقل النفايات المنزلية الإيطالية إلى تونس، رغم ما أحدثته من صدى في البلاد ورغم زيادة منسوب الوعي العام بهذه المشكلة المتنامية.

وتعكف "تجميعية المياه" حاليا على معالجة المسائل المتعلقة بالحصول على المياه وعلى مجلة المياه التونسية، إذ يتوقع أن يتجاوز الطلب المتزايد على مياه الشرب، العرض بحلول عام 2030. وشجعت حملات المناصرة، أعضاء من مجلس نواب الشعب على زيارة المجتمعات المحلية ومناقشة المسألة بصفة شخصية، حيثما أمكن ذلك.

وظهر خلال العام شكل جديد من أشكال المناصرة الرقمية بسبب القيود المفروضة على التجمعات، فضلا عن التأثير المتزايد للشبكات الاجتماعية على صانعي القرار وعلى الرأي العام. ونأخذ كمثال المبادرة المدنية "ألارت"، التي تستخدم الشبكات الاجتماعية لتنظيم ملتقيات وحلقات نقاش للدعوة إلى مكافحة الاقتصاد الريعي وفضح الآليات التي تمكن النخبة الحاكمة من جني فوائد اقتصادية غير مستحقة. وستتحول هذه المبادرة في القريب إلى منظمة مستقلة.

وقد دعا التحالف من أجل الأمن والحريات بالتعاون مع اللجنة العامة للسجون وإعادة التأهيل، منذ الأشهر الأولى للوباء، إلى الحد من الاكتظاظ في السجون. وركزت الاستراتيجية المشتركة على نقل أكبر عدد ممكن من السجناء من السجون ومراكز الاحتجاز لتجنب تفشي عدوى الوباء بينهم. وبفضل الجهود المبذولة، تم منحهم حوالي 5000 جائزة رئاسية. ولاحظت المديرية العامة للسجون أن الحكومة امتثلت ولأول مرة في تونس للمعايير الدولية بوجود محتجز واحد لكل سرير. إلا أن هذا الأمر لم يدم طويلا إذ بدأت السلطات في إلقاء القبض على المزيد من الأشخاص لانتهاكهم تدابير حظر التجول والحجر الصحي. ونجح التحالف في الضغط من أجل التخفيف من عقوبات هذه الانتهاكات من السجن إلى الغرامة المالية، كي تتفادي المؤسسات السجنية زيادة محتملة في عدد السجناء.

وفي حين أن منظمات المجتمع المدني لم تدعو إلى إجراء إصلاحات تشريعية أو تنظيمية تنظم هذا القطاع في عام 2020 ، فإنها احتجت ضد تزايد منسوب التهديدات ومضايقات الدولة لها وذلك بتوعية العامة بالمشاكل المطروحة من خلال المؤتمرات و النشرات الصحفية، والالتقاء بالمسؤولين الحكوميين والشركاء الدوليين.

الخدمات في تونس : 4,9

تقديم الخدمات في تونس

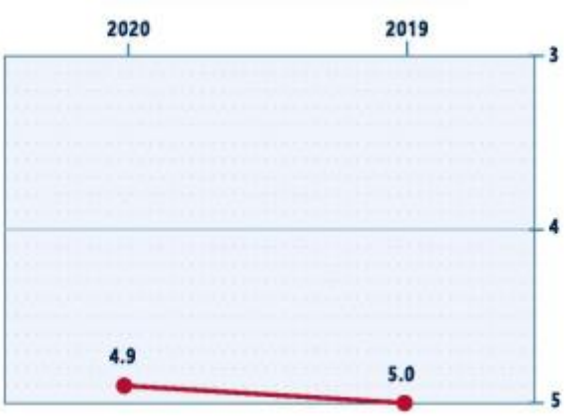

تحسن مؤشر تقديم الخدمات بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني في عام 2020. وقد تصدت هذه المنظمات بفعالية لهذا الوباء من خلال الرفع من نطاق خدماتها. وكشفت الأزمة الصحية عن التفاوت الاجتماعي والاقتصادي في البلاد وسلطت الضوء على وجوب تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية لا سيما بين الفئات السكانية الضعيفة.

ووفرت منظمات المجتمع المدني مجموعة متنوعة من الخدمات للمواطنين أثناء الحجر الصحي وبعده، ودأبت على رصد ودعم جهود الحكومة لمنع انتشار الفيروس. على سبيل المثال، قدمت "منظمة بيتي" المعونات الغذائية والمنتجات الوقائية للسكان. ونشرت "جمعية الفكر الوطني الحر في المهدية" دليلاً يتضمن نصائح وتوجيهات بشأن كيفية منع انتشار فيروس كورونا وصنعت ووزعت ما يقرب عن 600 قناع وقائي باستخدام الطابعات D3.

وقدمت "جمعية أخصائيون نفسانيون العالم" الدعم النفسي المجاني للعامة، في حين قدم "معهد نبراس" خدمات مماثلة لمجموعات مختلفة من الناس، بما في ذلك ضحايا التعذيب وأسرهم. وتكفلت أيضا بتكاليف النقل والرعاية الطبية للأطفال ضحايا الاعتداء الجنسي ودعمت النساء ضحايا العنف.

كما قدمت "منظمة محامون بلا حدود" المساعدة القانونية للفئات الضعيفة في جميع أنحاء البلاد، مثل مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل والتوجه الجنسي وثنائيي الجنس والمتحولين جنسياً. كما دعمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، من خلال مشروعها "روابط" ، الجهود الرامية إلى توفير المأوى والخدمات العامة لـ 35 شخصا ، بمن فيهم المتحولون جنسيا والمشتغلون بالجنس المتضررين من الوباء. ووفرت "جمعية موجودون" المأوى والخدمات الأساسية للمتحولين جنسياً والمشتغلين بالجنس، وقدمت الإعانات الغذائية للاجئين من المثليين والمتحولين جنسياً بالشراكة مع المراكز التجارية في جميع أنحاء البلاد.

وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، افتتحت "جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية" بالشراكة مع وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفل وكبار السن، مراكز لإيواء النساء ضحايا العنف سنة 2020. وقد تم تنسيق هذه المبادرة مع مختلف المتدخلين أصحاب المصلحة، بما في ذلك الوحدة الخاصة المعنية بمكافحة جرائم العنف ضد المرأة، تحت إشراف وزارة الداخلية.

وبصفة عامة، فإن الخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني مجانية، إلا أن بعض هذه المنظمات تنفذ أنشطة مدرة للدخل. على سبيل المثال، تقدم الجمعية التونسية للتشجيع على إستعمال الدراجات الهوائية Vélorution دروساً في ركوب الدراجات، وتعطي جمعية "آفاق" بالبليدات دروساً في التدريب الحرفي والخياطة، وتقدم جمعية صيانة واحة شنيني بقابس دورات تدريبية في تقنيات الاتصال.

وتوفر بعض منظمات المجتمع المدني خدماتها للأعضاء أو لغير الأعضاء. وعلى سبيل المثال، توفر جمعية "كن صديقي" حلقات تكوينية في مجال تطوير قدرات وسائل الإعلام، وينظم "تحالف الجمعيات الإنساني" دورات تدريبية في مجال التصميم والخياطة وصناعات الألومنيوم. كما تقدم جمعية قابس الفاعلة و "نحن الشباب" خدمات إلى جمعيات أخرى، بما في ذلك بحوث تحليلية وورشات عمل. وعلى الرغم من سعي هذه المنظمات لتكييف أولوياتها مع احتياجات المجتمع، إلا أن بعضها غير قادرة على جمع البيانات حول أولويات أصحاب المصلحة بسبب القيود المالية.

وتمكنت بعض المنظمات من التعاون مع السلطات العمومية والمجتمعات الحدودية لإتمام مشاريع تتعلق بالسلام، إدارة الأزمات، حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، عرضت "جمعية إرادة" في بن قردان تقديم المساعدة للبلديات على جانبي الحدود التونسية الليبية من أجل حل النزاعات المحتملة.

وقد اعترفت الحكومة، من خلال بياناتها العامة، بالجهود التي تبذلها منظمات المجتمع المدني لتوفير الإمدادات العينية والخدمات الاجتماعية الأساسية لعامة الشعب. فعلى سبيل المثال، منحت وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفل وكبار السن جوائز للمنظمات المساهمة في المجهود الوطني خلال الجائحة.

البنية التحتية القطاعية : 4.6

البنية التحتية القطاعية في تونس

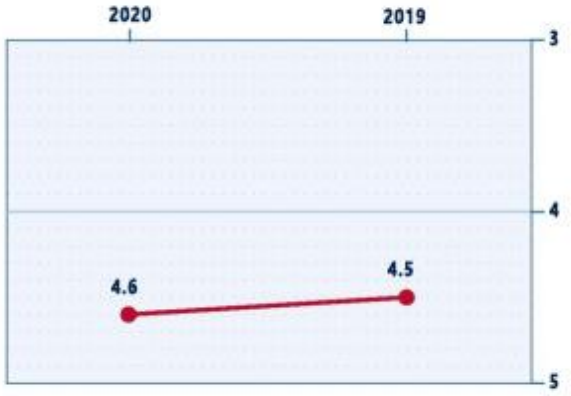

عرفت الهياكل الأساسية الداعمة لقطاع منظمات المجتمع المدني تدهورا طفيفا في عام 2020. وأصبحت إمكانية الحصول على التدريب والمساعدة التقنية محدودة بل أصبحت في مجملها رقمية. وانعدمت فرص اللقاء وتبادل المعلومات والخبرات، لا سيما خلال الربع الثاني من عام 2020، عندما كانت القيود المفروضة لحظر التجول صارمة. بيد أن التعاون داخل قطاع منظمات المجتمع المدني قد شهد تحسنا ملحوظا بتشكيل ائتلافات غير رسمية، للعمل سويا على الحد من انتشار الفيروس في البلاد.

وكما ذُكر سابقا، فإن المنظمات المتمركزة في المناطق الداخلية والريفية ذات الكثافة السكانية المنخفضة هي أقل قدرة على تحصيل التدريبات والخبرات التقنية وغير ملمة بالبرمجيات والمعدات الحديثة كالانترنت وأدوات التعلم عن بعد. وقد حدّ ذلك من قدرتها على البقاء على تواصل بعضها ببعض وبمنخرطيها طيلة 2020. وظل الوصول إلى مراكز الموارد المحلية، التي تمتلك التكنولوجيا والتدريب والمساعدة التقنية التي يحتاجونها، محدودًا.

وبرغم صعوبة الأوضاع الأمنية والوبائية، لم تتمكن سوى منظمات الدعم الوسيطة، مثل "جمعية إفادة"، "جمعيتي"، و"مركز الديمقراطية والمواطنة والتنمية"، المستقرة في تونس العاصمة والكاف ونابل وسيدي بوزيد وصفاقس، من مواصلة تسيير مراكز الموارد في 2020. وتغطي منظمات الدعم الوسيطة وأغلب مراكز الموارد المرتبطة بهذه المنظمات تكاليف تشغيلها (مثل الأجور والإيجار واللوازم الأخرى) من خلال العائدات المكتسبة (مثل رسوم الخدمات) وغيرها من المصادر المحلية.

خلال الأزمة الصحية، انعدمت المداخيل المتأتية من العمل، لذلك اعتمدت المنظمات كليا على المساعدات الخارجية. وبالإضافة إلى ذلك، حددت الجهات المانحة مسبقا مجالات تركيز معظم برامجها للمساعدة التقنية، وكان من الصعب تعديلها، مما جعلها أقل استجابة للاحتياجات الناشئة. ومازال التدريب متاحا لمساعدة منظمات المجتمع المدني على تحديد مهامها، ووضع خطط استراتيجية مناسبة، وإدماج تقنيات التخطيط الاستراتيجي في عمليات صنع القرار. بيد أن توافر هذه الفرص التدريبية انخفض في عام 2020. وقدمت بعض فضاءات العمل المشتركة، مثل "كوجيت" Cogite و"المستودع"l'Entrepôt و"المحطة "47 ، وبمقابل، الخدمات والتدريب على بناء القدرات، ولكن أغلب المنظمات لم تكن قادرة على توفير هذه الفرص.

وفي أواخر عام 2020 تم إطلاق برنامج "أمواج/ WAVES " لدعم بناء قدرات منظمات المجتمع المدني في مجالات الإدارة، في الحصول على المنح، في جمع التبرعات، وغير ذلك من القضايا ذات الصلة. وقد نُفِّذت أنشطة هذا البرنامج بصفة افتراضية من قِبل المنظمات العريقة المتمركزة في العاصمة.

يُقدَّم التكوين بأدوات مبسطة وباللغتين العربية والفرنسية ويؤثث ورشات العمل مدربون محليون مؤهلون. غير أن الطلب المتنامي على الدورات التكوينية يفوق بكثير قدرة الجهات المُكونة لذلك. وكثيرا ما يمنح التدريب والتمويل إلى المنظمات العريقة، المستقرة ذوات الخبرة مما يحد من حصول بقية الجمعيات الصغرى على المنح واكتساب المعارف والآليات الناجعة لديموميتها..

انخفضت جليا فرص الحصول على المنح من قِبل المجتمعات المحلية وكبار المؤسسات ومنظمات الدعم الوسيطة خلال عام 2020. وأدى تفشي الوباء إلى تعليق المانحين لعمليات الدعم المالي، إلا قلة قليلة منهم تكيفوا مع التحديات الجديدة واستجابوا للاحتياجات الناشئة المحددة محليًا من خلال مبادرات تمويل جديدة أو عن طريق تقسيم المنح المسداة إلى منح صغرى ثم تحويلها إلى صغرى الجمعيات لاستكمال أنشطتها. ومن الأمثلة على ذلك نذكر "منظمة أطباء بلا حدود"، التي سيرت مشروع "صحتي" بتمويل من الاتحاد الأوروبي، والذي مكّن من بناء قدرات مجموعة من 20 جمعية صغرى وموّلهن للتمكن من تقديم الخدمات الصحية في مناطق مختلفة من البلاد.

ازداد التعاون داخل هذا القطاع عام 2020 وشكلت منظمات المجتمع المدني ائتلافات وتحالفات غير رسمية ونسقت فيما بينها وعملت سويا لمكافحة انتشار الجائحة وللاستجابة للنداءات الإنسانية. وكمثال على ذلك، تجْمع شبكة منظمات المجتمع المدني للدفاع عن المرأة عدة جمعيات مثل "بيتي"، "الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات"، "جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية"، و"جمعية دمج". وأثناء الحجر الصحي، دافعت شبكة التحالفات هذه عن حق المرأة في العدالة والتقاضي.

وعلى الرغم من أهمية إنجازاتها إلا أن هذه الشبكات غير الرسمية تبقى غير قادرة على تصحيح وضعها القانوني، وعلى بلورة وتحديد مهامها. ووفقا لدراسة استقصائية أجرتها "جمعيتي" بشأن الائتلافات في تونس، فإن معظم هذه الشبكات لا تتلقى دعما تقنيا من قبل المانحين أو غيرهم. وهذا ما يؤثر سلبا على نسق عملياتها وعلى إدارة شؤونها الداخلية، وعلى أداء هياكلها الإدارية.

وتسهل بعض الجمعيات والمشاريع المقترحة تكوين تحالفات بناءة وعملية ضمن منظمات المجتمع المدني. ويعتبر مشروع "تعزيزReinforce /" ل"جمعيتي" أفضل مثال على ذلك. ويسعى هذا المشروع إلى بلورة القدرات وحسن هيكلة الشبكات والمنصات وإنشاء تحالفات ذات أثر سياسي بارز، تجمع منظمات المجتمع المدني التي تعنى بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ومن خلال هذا المشروع، تم تشكيل نحو سبعة ائتلافات معروفة، بما في ذلك "شبكة مدينتي" و"الاتحاد التونسي للإعلام الجمعياتي"، من أجل إعادة صياغة خططها الاستراتيجية بشكل أفضل وجعل تدخلاتها أكثر وضوحاً وأكثر فعالية.

كما عرف التعاون بين منظمات المجتمع المدني والقطاعات الأخرى تحسنا واضحا سنة 2020 ، وخاصة في ما يخص المشاريع المستجيبة لفترة الأزمة. ورغم محدودية التعاون بينها وبين السلطات المحلية والإقليمية، فإن صياغة منصة إلكترونية مشتركة كمنصة "جسر" جاء استثنائيا وساهم في تكوين وفاق بينها لمعالجة الآثار الجسيمة للوباء وتثمين مبادرات المتطوعين.

الصورة العامة : 3,3

الصورة العامة في تونس

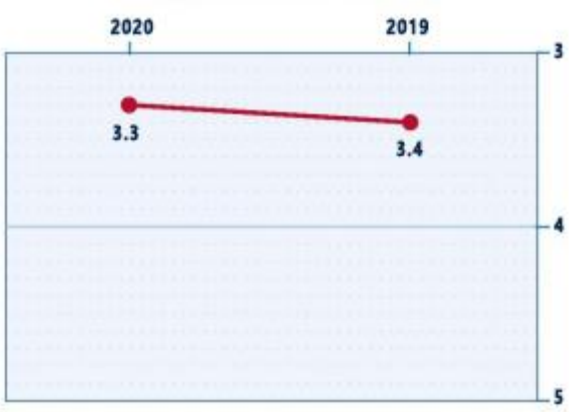

وبفضل التغطية الإعلامية المكثفة لأنشطة منظمات المجتمع المدني فترة مكافحة الوباء توضحت الرؤية العامة لقطاع المجتمع المدني ونشأت علاقات أقوى بينها وبين المستقلين، مما أتاح لهذه المنظمات فرص الظهور والتموقع. وكان حضور ممثلي منظمات المجتمع المدني في البرامج التلفزيونية والإذاعية لافتا سنة 2020 مقارنة بالسنوات الماضية. وأصبحت المواضيع التي تطرحها وتدخلاتها القيمة فيما يخص الأزمة الصحية محط إشادة في وسائل الإعلام المستقلة.

وأبدت وسائل الإعلام الرئيسية اهتماما متزايدا بأنشطة منظمات المجتمع المدني خلال أزمة كورونا وركزت عدة برامج تلفزيونية محلية وخاصة على عمل الجمعيات. فعلى سبيل المثال، أصدرت "جمعيتي" بالشراكة مع "مؤسسة شمس أف أم" ، برنامجا لتعزيز عمل المجتمع المدني ولتسليط الضوء على القضايا الاجتماعية والمجتمعية. وكمثال، تغطي المنصة الصحفية الجمعياتية "نواة" مواضيع مختلفة من بينها العدالة الدولية، الفساد وقصص انسانية أخرى.

ومن أجل زيادة بروزها وتحسين صورتها العامة، تقدم العديد من منظمات المجتمع المدني بطاقات عضوية للصحافيين البارزين بهدف دمجهم ضمن منظماتهم، أو تتحصل على دفتر عناوين لسرعة التواصل مع الإعلاميين. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض المنظمات تنشئ وسائل إعلامية خاصة بها تتيح لها التعريف بأنشطتها. فعلى سبيل المثال، تشكل "إذاعة نفزاوة أف أم" و"الجريد أف أم" محطتين إذاعيتين تقدمان المشورة العملية لأفراد مجتمعاتهما المحلية.

وأصبح من الواضح للعموم وللحكومة الحالية أن المجتمع المدني قام بدور هام خلال الأزمة الصحية، وأن استجابته الحينية لتلبية احتياجات السكان أثناء الوباء قد جنبت البلاد الانهيار والتردي. وكان الاعتراف المجتمعي بالدور المحوري لهذه المنظمات إيجابيا حيث أشاد

جميع المستجوبين الذين أجريت مقابلات تلفزيونية معهم بالجهود الجبارة التي بذلتها الجمعيات لتوفير الخدمات الضرورية والدعم المالي والنفسي للمواطنين خلال هذه الفترة.

وفي هذا الصدد، عوضت منظمات المجتمع المدني النقائص المسجلة فيما يخص انعدام ثقة المواطنين في حكوماتهم وسياساتهم عبر تدخلاتها القيمة على أرض الواقع مما جعل بعض الكيانات الحكومية تشيد علنا بالجهود التي بذلها هذا القطاع طيلة سنة 2020.

ويعود جزء من زيادة بروز جهود منظمات المجتمع المدني في عام 2020 أيضا إلى استغلالها تقنيات التواصل الحديثة كاستخدام الفيسبوك وانستجرام للترويج لأنشطتها.

وتنشر العديد من المنظمات تقارير كاملة عن أنشطتها على المواقع الافتراضية، ولكنها غير قادرة لا ماديا ولا تنظيميا على إعداد تقارير سنوية تخصها لأنها لا تمتلك الموارد المالية اللازمة لدفع مرتبات الموظفين للقيام بهذا العمل. وتلتزم بعض منظمات المجتمع المدني العريقة بسياسات داخلية واضحة كمدونات قواعد السلوك والممارسات المهنية البناءة الواجب اتباعها، إلا أن الصغرى منها تحتاج إلى مزيد العمل للتموقع بثبات خاصة فترة الأزمات.